التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2014 - 2015

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ثانياً: أبرز المؤشرات السكانية والاقتصادية والعسكرية:

1. المؤشرات السكانية:

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (Central Bureau of Statistics (CBS عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2015 بنحو 8.464 ملايين نسمة، بينهم 6.336 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.9% من السكان. وذلك مقارنة بنحو 8.297 ملايين نسمة، بينهم 6.219 ملايين يهودي، أي ما نسبته 75% من السكان في نهاية سنة 2014. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2015 بنحو 1.757 مليون، أي ما نسبته 20.8% من السكان، مقارنة بنحو 1.72 مليون سنة 2014، أي ما نسبته 20.7% من السكان (انظر جدول 2/3). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (324 ألفاً تقريباً[51]) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.41 مليون سنة 2015، أي نحو 16.6% من السكان.

وقد صنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2015 نحو 370 ألف شخص على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 4.4%، مقارنة بنحو 357 ألفاً صُنِّفوا على أنهم "آخرون" سنة 2014، أي ما نسبته 4.3%. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

وحسب القناة الإسرائيلية السابعة Arutz Sheva، وهي قناة مستوطنين متشددين، فقد وصل عدد المستوطنين اليهود في مطلع سنة 2016 إلى 375 ألفاً في شرقي القدس، ونحو 407 آلاف مستوطن في باقي الضفة الغربية، أي ما مجموعه 782 ألف مستوطن[52]. وقد أكد وزير الحرب موشيه يعلون تقديرات القناة السابعة فيما يتعلق بباقي الضفة الغربية، في معرض رده على الانتقادات في اجتماع أعضاء الكنيست لحزب الليكود في كانون الثاني/ يناير 2016، والمتعلقة بضعف الاستيطان[53].

ولا تتوفر لدينا معطيات دقيقة تؤكد تقديرات القناة السابعة حول أعداد المستوطنين في شرقي القدس، والتي تقدرها مصادر أخرى بنحو 200 ألف مستوطن فقط. غير أن معطيات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) تقترب من الأرقام التي تشير إليها القناة. وقد لاحظ المعهد أن الجهات الرسمية الإسرائيلية المختصة تجنح إلى إخفاء العدد الحقيقي للمستوطنين في الضفة الغربية، ربما لتخفيف أيّ ضغوط محتملة عليها ضدّ ممارساتها الاستيطانية والتهويدية التي ما زال المجتمع الدولي يعدُّها غير شرعية، وسبباً في تعطيل مشروع التسوية السلمية. ونبه المعهد إلى أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية يصدر أرقاماً لتجمعات استيطانية يزيد عدد قاطنيها عن خمسة آلاف مستوطن، وأن هناك تجمعات استيطانية لم يتم إدراجها رسمياً. وحسب قاعدة معلومات أريج لسنة 2015، يقيم في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس ما مجموعه 750 ألف مستوطن[54]. وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات أريج لعدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (بما في ذلك شرقي القدس) بلغ أكثر من 656 ألفاً سنة 2012، و693 ألفاً سنة 2013[55].

جدول 2/3: أعداد السكان في "إسرائيل" 2009–2015[56]

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2009	7,552,000	5,701,900	1,535,800	314,300
2010	7,695,100	5,802,400	1,573,100	319,600
2011	7,836,600	5,898,400	1,609,800	328,400
2012	7,984,500	5,999,600	1,647,200	337,700
2013	8,134,500	6,104,500	1,683,200	346,800
2014	8,296,900	6,219,200	1,720,300	357,400
2015	8,463,500	6,336,000	1,757,400	370,100

أعداد السكان في "إسرائيل" 2009 و2014–2015

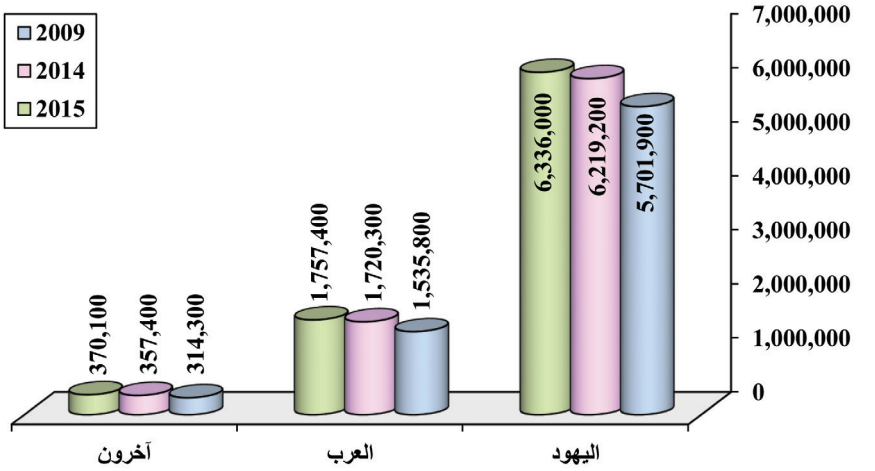

وفي سنتي 2014 و2015 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 2%، وهو تقريباً المعدل نفسه منذ سنة 2003، مع العلم أنه قد ولد في "إسرائيل" 171,444 نسمة و176,427 نسمة خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي[57]، وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير.

وخلال سنة 2015 قدم إلى "إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 27,850 مهاجراً، مقارنة بـ16,929 مهاجراً و24,112 مهاجراً في سنتي 2013 و2014 على التوالي (انظر جدول 2/4). وتظهر هذه الأرقام تزايداً نسبياً في معدل الهجرة في سنتي 2014 و2015 مقارنة بالسنوات العشر التي سبقتها، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، التي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحو واسع. ولعل التزايد النسبي في السنتين الماضيتين يعود في بعض جوانبه إلى حالة الاستقرار والتقدم الاقتصادي الإسرائيلي، وتراجع التهديدات الخارجية، وإلى النشاط الواسع للقوى اليمينية والدينية التي تهيمن على الحكومة الإسرائيلية في برامج الهجرة والاستيطان والتهويد، وإلى شعور أعداد من اليهود بعدم الاستقرار نتيجة تضخيم الحوادث التي تستهدفهم كما حصل في فرنسا.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة إلى "إسرائيل" ترافقت مع استمرار الهجرة المضادة منها. وحسب دائرة الإحصاء المركزية فقد خرج من "إسرائيل" سنة 2013 نحو 16,200 يحملون جوازات إسرائيلية، بينهم 800 عربي؛ بينما رجع في السنة نفسها 8,900، بينهم نحو 445 عربياً. أي إن معدل الهجرة المضادة بلغ نحو 7,300 شخص[58]. وهناك مؤشرات إسرائيلية تذكر أن عدد الإسرائيليين المقيمين في الخارج يقدر بنحو 750 ألفاً وفق تقديرات وزارة الاستيعاب الإسرائيلية[59]. وذلك وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير.

جدول 2/4: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2015[60]

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع الكلي
العدد	16,635	16,893	16,560	16,929	24,112	27,850	**1,344,365**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1991–2015، مع الإشارة إلى أن سنة 1990 شهدت قدوم 199,516 مهاجراً يهودياً إلى "إسرائيل".

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1991–2015

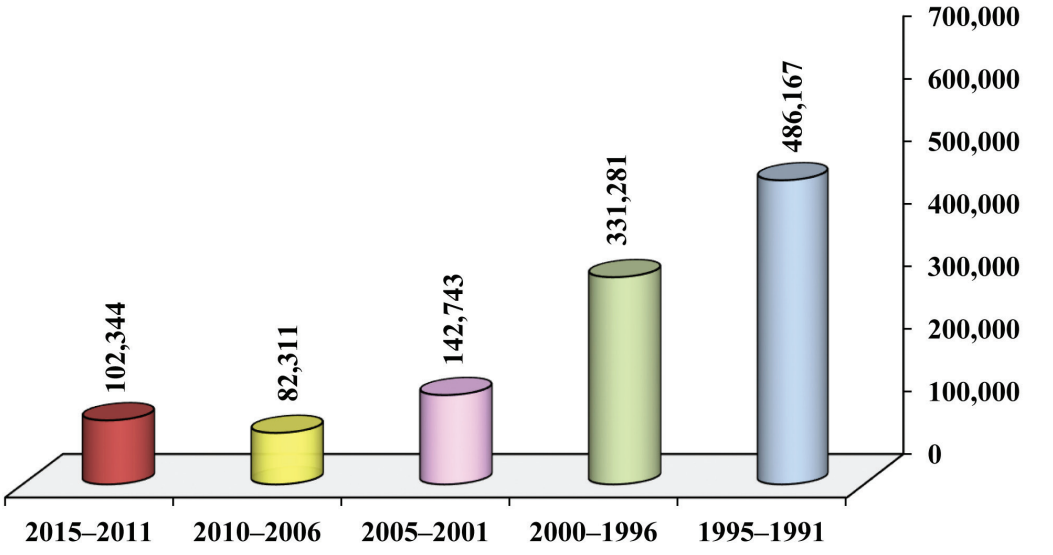

أما بالنسبة لعدد اليهود في العالم، فقد أشار المتخصص بالشؤون الديموجرافية والناشط في الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، سرجيو ديلا بيرجولا Sergio DellaPergola، إلى أن عدد اليهود في العالم قُدر في نهاية سنة 2013 بـ 14.213 مليون نسمة، بزيادة بلغت 358 ألف عن نهاية سنة 2012 أي بنسبة زيادة مقدارها 2.6%، وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير (انظر جدول 2/5). وفي السياق ذاته ما زالت تنطلق تحذيرات من تسارع ما يطلق عليه "ذوبان" أتباع الديانة اليهودية خارج "إسرائيل"، بسبب ارتفاع نسبة الزواج المختلط، وهو ما يلقي بظلاله على زيادة أعداد اليهود على مستوى العالم وخصوصاً في الدول الغربية[61].

جدول 2/5: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2013 (بالألف نسمة)[62]

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	روسيا	الأرجنتين	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد	6,103.2	5,700	475	385.3	290	186	181.3	118	112.5	661.5	**14,212.8**
النسبة (%)	43	40.1	3.3	2.7	2	1.3	1.3	0.8	0.8	4.7	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2013 (%)

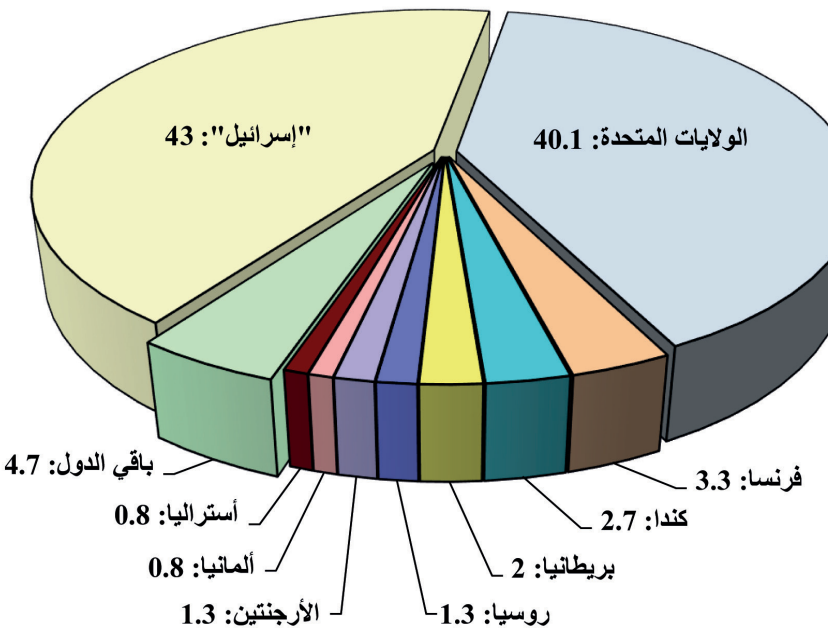

وما زال أبناء فلسطين المحتلة 1948 يعانون من سياسات التمييز العنصري الإسرائيلي، وأشار تقرير حول العنصرية في "إسرائيل" أن الكنيست الإسرائيلي استمر خلال سنة 2015 بمناقشة 9 اقتراحات لقوانين تمييزية، بينما ناقش 16 اقتراحاً لقوانين تمييزية خلال سنة 2014[63].

وكما أشرنا سابقاً، فإن الإحصائيات الإسرائيلية تدمج فلسطينيي شرقي القدس وسوريي الجولان مع فلسطينيي 1948؛ ولذلك ينبغي وضع هذه الملاحظة في الحسبان عند التحدث عن التوزيع الديني والأوضاع الاجتماعية لهؤلاء المواطنين. وبناء عليه، فوفق معطيات سنة 2014، يوجد نحو 1.5 مليون من المسلمين (السُّنَّة) بنسبة 84.5%، و136 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.9%، و129 ألفاً من المسيحيين بنسبة 7.5%[64]. أما من ناحية معدلات النمو السكاني في سنتي 2014 و2015 فقد بلغ هذا النمو 2.2% عند العرب مقارنة بـ 1.9% عند اليهود[65].

وبحسب تقرير أصدرته مؤسسة التأمين الوطني (NationalInsuranceInstituteofIsrael(NII في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، بلغت نسبة الفقر لدى العائلات العربية 47.4% في سنة 2013.

وبلغ معدل الأشخاص الذين يعملون في سنّ العمل، 73.8% من الرجال العرب و34.7% من النساء العرب سنة 2013، مقارنة بـ 81% من الرجال اليهود و79.1% من النساء اليهود. أما معدل الأجر بالساعة فبلغ 36.3 شيكل (نحو 10 دولارات) لدى العرب و54.2 شيكل (نحو 15 دولاراً) لدى اليهود[66]، وذلك حسب أحدث المعطيات المتوفرة حتى كتابة هذا التقرير.

وبلغ متوسط العمر المتوقع لدى العرب 76.9 عاماً لدى الذكور و81.2 لدى الإناث في سنة 2014، بالمقابل بلغ متوسط العمر المتوقع في السنة نفسها لدى اليهود 81.8 عاماً لدى الذكور و84.5 لدى الإناث[67].

2. المؤشرات الاقتصادية:

قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP في سنة 2015 بـ 1,150.8 مليار شيكل (296.1 مليار دولار)، مقارنة بـ 1,093.7 مليار شيكل (305.7 مليار دولار) سنة 2014 و1,055.8 مليار شيكل (292.4 مليار دولار) سنة 2013. ووفق هذه التقديرات، فإن الناتج المحلي سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 3.6% و5.2% لسنتي 2014 و2015 على التوالي. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو انخفضت بما مقداره 3.1% سنة 2015، بينما ارتفعت بنسبة 4.5% سنة 2014 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 2/6). ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج تخالف توقعات النمو لدى بنك "إسرائيل" المركزي Bank of Israel، التي بلغت 2.5% سنة 2014[68]، و2.4% سنة 2015[69]. مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

جدول 2/6: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2009–2015 بالأسعار الجارية[70]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2009	818,189	208,053	3.9326
2010	876,129	234,698	3.733
2011	936,619	261,764	3.5781
2012	1,001,044	259,614	3.8559
2013	1,055,828	292,416	3.6107
2014	1,093,674	305,675	3.5779
2015	1,150,786	296,068	3.8869

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2009–2015 (بالمليون دولار)

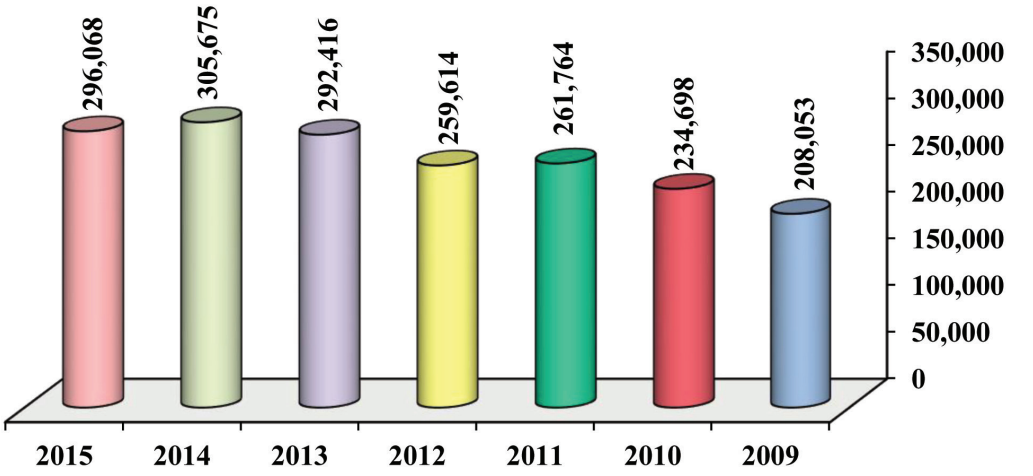

وحسب الإحصائيات فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي سنة 2015 بلغ 137,376 شيكل (35,343 دولار)، مقارنة بـ 133,178 شيكل (37,222 دولار) سنة 2014 و131,061 شيكل (36,298 دولار) سنة 2013. ووفق هذه الإحصائيات، فإن معدل دخل الفرد سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 1.6% و3.2% لسنتي 2014 و2015 على التوالي. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو انخفضت بما مقداره 5% سنة 2015، بينما ارتفعت بنسبة 2.5% سنة 2014 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة إذا لم يتم الانتباه إلى اختلاف الحساب بالعملة المحلية مقابل الدولار (انظر جدول 2/7).

جدول 2/7: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2009–2015 بالأسعار الجارية[71]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2009	109,353	27,807
2010	114,966	30,797
2011	120,650	33,719
2012	126,599	32,833
2013	131,061	36,298
2014	133,178	37,222
2015	137,376	35,343

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2009–2015 (بالدولار)

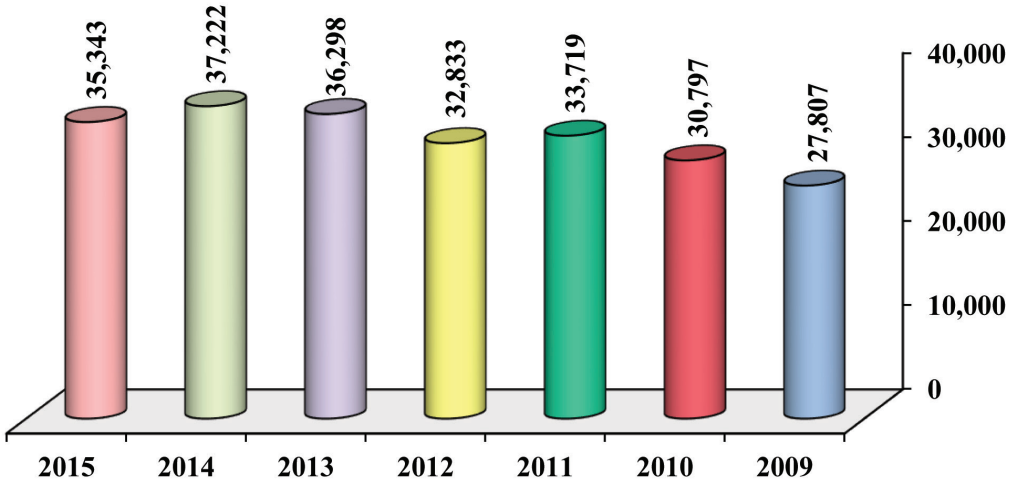

أما فيما يتعلق بموازنة الحكومة الإسرائيلية، فإن معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تشير إلى أن مجموع المصروفات الكلي في الميزانية المعتمدة لسنة 2014 بلغ 445.085 مليار شيكل (نحو 124.4 مليار دولار) مقارنة بـ 453.074 مليار شيكل (نحو 125.5 مليار دولار) سنة 2013؛ غير أن الأداء الحقيقي للمصروفات Budget Performance بلغ 446.416 مليار شيكل (124.8 مليار دولار) في سنة 2014 مقابل 425.528 مليار شيكل (قرابة 117.9 مليار دولار) سنة 2013[72].

وتتوزع الميزانية على ثلاثة محاور، أولها الميزانية الاعتيادية Ordinary Budget وتشمل مصاريف الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزارات...، والثانية تشمل ميزانية التطوير وسداد الديون، والثالثة تشمل ميزانية للمشاريع. ويلاحظ من أداء الميزانية لسنة 2014 أن الميزانية الاعتيادية حازت على 307.439 مليار شيكل (نحو 85.9 مليار دولار)، من ضمنها 72.705 مليار شيكل (نحو 20.3 مليار دولار) صرفت على الجيش، و14.262 مليار شيكل (نحو 4 مليارات دولار) صُرفت على الأمن العام، و55.945 مليار شيكل (نحو 15.6 مليار دولار) صُرفت على التعليم، و36.681 مليار شيكل (نحو 10.3 مليارات دولار) صُرفت على الشؤون الاجتماعية. كما يلاحظ أن سداد الديون قد اقتطع جزءاً كبيراً من المجموع الكلي للمصروفات حيث بلغت 99.088 مليار شيكل (نحو 27.7 مليار دولار) سنة 2014 مقارنة بـ 94.417 مليار شيكل (26.1 مليار دولار) سنة 2013[73].

في المقابل، فإن مجمل الإيرادات الفعلي لسنة 2014 كان 416.051 مليار شيكل (قرابة 116.3 مليار دولار) مقارنة بـ 410.956 مليارات شيكل (قرابة 113.8 مليار دولار) سنة 2013. ومن الواضح أن جانباً كبيراً من الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل (104.9 مليارات شيكل أي

نحو 29.3 مليار دولار) ومن ضريبة القيمة المضافة (87.2 مليار شيكل أي نحو 24.4 مليار دولار) كما في ميزانية سنة 2014[74].

ولم توفر دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية حتى كتابة هذا التقرير معطيات الميزانية لسنة 2015.

ويظهر أن الإحصائيات التي أمكن الحصول عليها من موقع وزارة المالية الإسرائيلية تركز على الميزانية الاعتيادية المتعلقة أساساً بالحكومة ووزاراتها، فتظهر ميزانيتها المحدَّثة Updated Budget لسنة 2014 إنفاقاً مقداره 338.856 مليار شيكل (نحو 94.7 مليار دولار) دون أن تشير إلى الجوانب المتعلقة بسداد الديون والمشاريع. وعلى الطريقة نفسها، فإن الميزانية المحدَّثة لسنة 2015 تظهر إنفاقاً مقداره 353.788 مليار شيكل (نحو 91 مليار دولار)[75].

ولذلك، فقد يحدث بعض التعارض والإرباك لدى الباحثين بحسب الإحصائيات والأرقام التي تصدرها جهات رسمية إسرائيلية، دون تحديد دقيق للمصطلح، إن كان المقصود الميزانية الكلية العامة Grand Total أم الميزانية الاعتيادية؛ وإن كان المقصود الميزانية التي أقرتها الحكومة أم التي أقرها الكنيست، أم الميزانية الفعلية المحدَّثة للإيرادات والمصروفات بعد الانتهاء من السنة المالية.

ويوضح الجدول التالي الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية لسنتي 2013 و2014:

جدول 2/8: الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية 2013–2014[76]

البيان		2013		2014	
		مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار
الإيرادات	إيرادات جارية	247,019	68,413	260,235	72,734
	إيرادات رأسمالية	148,604	41,157	136,614	38,183
	مشاريع	15,333	4,247	19,202	5,367
مجموع الإيرادات الكلي		**410,956**	**113,817**	**416,051**	**116,284**
المصروفات	الميزانية الاعتيادية	295,622	81,874	307,439	85,927
	ميزانية التطوير وسداد الديون	114,463	31,701	119,774	33,476
	مشاريع	15,443	4,277	19,203	5,367
مجموع المصروفات الكلي		**425,528**	**117,852**	**446,416**	**124,770**
نسبة العجز (%)		**3.5–**		**7.3–**	

وفيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية لسنة 2015 فقد بلغت ما مجموعه 63.955 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 68.968 مليار دولار سنة 2014، و66.788 مليار دولار سنة 2013؛ وبذلك تكون الصادرات قد انخفضت بنسبة 7.3% سنة 2015، بعد أن كانت قد حققت ارتفاعاً بنسبة 3.3%

سنة 2014. أما الواردات لسنة 2015 فبلغت ما مجموعه 62.036 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 72.341 مليار دولار سنة 2014، و72 مليار دولار سنة 2013؛ وبذلك تكون الواردات قد انخفضت بنسبة 14.2% سنة 2015، بعد أن كانت قد حققت ارتفاعاً بنسبة 0.5% لسنة 2014 (انظر جدول 2/9). مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند احتساب الصادرات والواردات بالشيكل الإسرائيلي، فإن ذلك سيحدث اختلافاً في المعطيات، إذ سترتفع قيمة الصادرات بنسبة 0.9% سنة 2015، وبنسبة 2.2% سنة 2014، كما ستنخفض الواردات بنسبة 6.8% سنة 2015 مقابل انخفاض مقداره 0.5% سنة 2014. وبالرغم من انعكاس انخفاض قيمة الشيكل الإسرائيلي على الإحصائيات المرتبطة بالعملة الأجنبية، إلا أن الملاحظ أن ثمة تحسناً في خفض فاتورة الواردات، وأن ثمة تحسناً في خفض نسبة العجز التجاري الإسرائيلي في سنتي 2014 و2015 (انظر جدول 2/9).

جدول 2/9: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2012–2015 بالأسعار الجارية[77]

		الصادرات	الواردات	نسبة الفائض/ العجز (%)
2012	مليون شيكل	243,388.5	281,712.7	15.8–
	مليون دولار	63,145.3	73,121.4	
2013	مليون شيكل	241,171.8	259,889.5	7.8–
	مليون دولار	66,788.4	72,000.3	
2014	مليون شيكل	246,481.4	258,586.3	4.9–
	مليون دولار	68,967.9	72,341	
2015	مليون شيكل	248,677.3	241,099.6	3+
	مليون دولار	63,955.4	62,036	

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2012–2015 (بالمليون دولار)

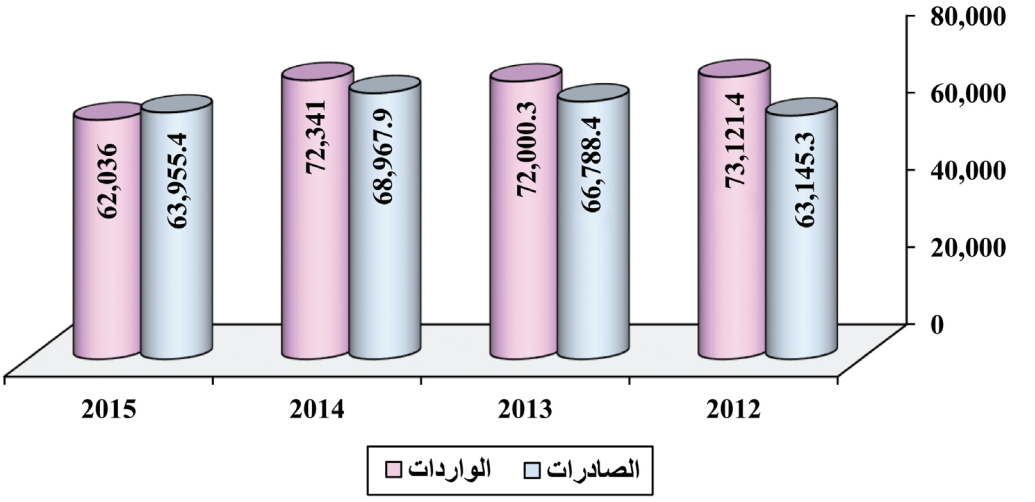

وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2015 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 18.127 مليار دولار، أي ما يمثل 28.3% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 18.568 مليار دولار في سنة 2014 (26.9% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت سنة 2015 نحو 8.081 مليارات دولار، أي ما يمثل 13% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 8.56 مليارات دولار في سنة 2014 (11.8% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وتُعوِّض "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 10.046 مليارات دولار سنة 2015 و10.008 مليارات دولار سنة 2014، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدُّ دعماً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 2/10).

واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 3.246 مليارات دولار سنة 2015 و2.793 مليار دولار سنة 2014، والواردات الإسرائيلية منها 5.768 مليارات دولار سنة 2015 و5.994 مليارات دولار سنة 2014. واحتلت هونج كونج المركز الثالث، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 7.36 مليارات دولار سنة 2015 بينما كان 8.268 مليارات دولار سنة 2014.

وتقدمت بريطانيا من المركز السابع إلى المركز الرابع في سنة 2015، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.281 مليارات دولار، بعد أن كان 6.308 مليارات دولار سنة 2014. كما احتفظت سويسرا بالمركز الخامس ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 5.922 مليارات دولار في سنة 2015، بعد أن كان 6.615 مليارات دولار سنة 2014 (انظر جدول 2/10).

وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2015 هي بلجيكا (2.482 مليار دولار)، والهند (2.264 مليار دولار)، وهولندا (2.145 مليار دولار)، وتركيا (1.714 مليار دولار)، وفرنسا، وألمانيا، وماليزيا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2015 فهي ألمانيا (3.81 مليارات دولار)، وبلجيكا (3.275 مليارات دولار)، وإيطاليا (2.491 مليار دولار)، وتركيا (2.446 مليار دولار)، وهولندا (2.422 مليار دولار)، والهند (انظر جدول 2/10).

أما في سنة 2014، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها هي بلجيكا (3.3 مليارات دولار)، وتركيا (2.756 مليار دولار)، وهولندا (2.485 مليار دولار)، والهند (2.203 مليار دولار)، وألمانيا، وفرنسا، وماليزيا، وإيطاليا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها في سنة 2014 فهي ألمانيا (4.652 مليارات دولار)، وبلجيكا (3.818 مليارات دولار)، وإيطاليا (2.784 مليار دولار)، وتركيا (2.684 مليار دولار)، وهولندا (2.419 مليار دولار)، والهند (2.241 مليار دولار) (انظر جدول 2/10).

جدول 2/10: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2014–2015 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[78]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
الولايات المتحدة	26,207.4	27,127.8	18,126.8	18,567.7	8,080.6	8,560.1
الصين	9,013.7	8,786.9	3,245.7	2,793	5,768	5,993.9
هونج كونج	7,359.6	8,267.7	5,310.1	6,128.9	2,049.5	2,138.8
بريطانيا	6,280.9	6,308.4	4,008.5	3,974.8	2,272.4	2,333.6
سويسرا	5,922.3	6,614.6	1,496.4	1,424.6	4,425.9	5,190
بلجيكا	5,756.5	7,118	2,481.5	3,299.6	3,275	3,818.4
ألمانيا	5,244.9	6,379.8	1,435	1,727.8	3,809.9	4,652
هولندا	4,567.3	4,903.7	2,145	2,484.9	2,422.3	2,418.8
تركيا	4,159.6	5,439.2	1,713.6	2,755.6	2,446	2,683.6
الهند	4,145.2	4,443.2	2,264	2,202.7	1,881.2	2,240.5
إيطاليا	3,368	3,877.7	877.3	1,093.5	2,490.7	2,784.2
فرنسا	3,286.2	3,228.9	1,681	1,668.1	1,605.2	1,560.8
إسبانيا	2,130.6	2,456.1	784.9	1,036.8	1,345.7	1,419.3
اليابان	1,929.2	2,081.5	767.7	787.5	1,161.5	1,294
كوريا الجنوبية	1,716.3	1,985	578.1	627.8	1,138.2	1,357.2
ماليزيا	1,434.8	1,427.7	1,419.5	1,375.7	15.3	52
روسيا	1,404.7	1,939.6	678.3	965.3	726.4	974.3
البرازيل	903	1,103	735.6	922.1	167.4	180.9
قبرص	787.7	1,342.8	438.3	950.6	349.4	392.2
بلدان أخرى	30,373.5	36,477.3	13,768.1	14,180.9	16,605.4	22,296.4
المجموع العام	**125,991.4**	**141,308.9**	**63,955.4**	**68,967.9**	**62,036**	**72,341**

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2015 (بالمليون دولار)

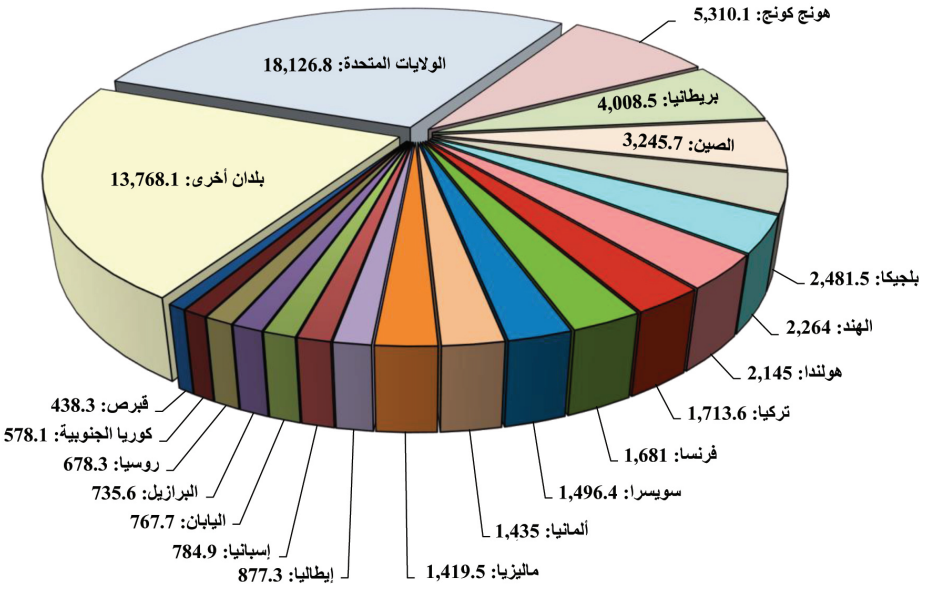

الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2015 (بالمليون دولار)

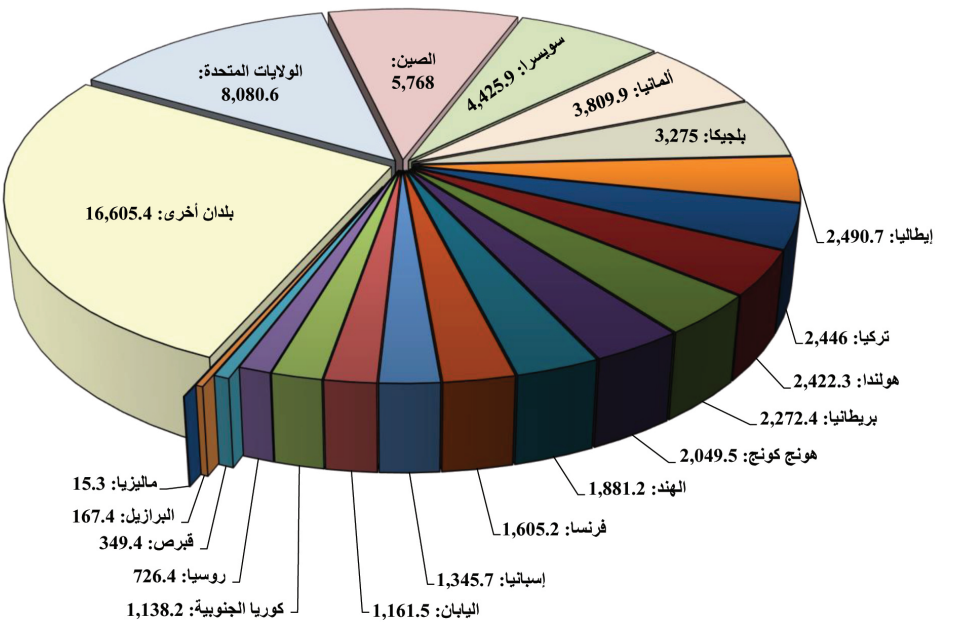

تصدرت السلع الصناعية المتعلقة بالتعدين والمحاجر قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتي 2014 و2015؛ حيث بلغت نسبتها 81.5% و84.6% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس 16.2% سنة 2014 و13.5% سنة 2015. أما الصادرات الزراعية وتلك

المتعلقة بالغابات والصيد فبلغت نسبتها 2.4% سنة 2014 و2.2% سنة 2015 (انظر جدول 2/11). ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا technological intensity فإن صناعات التكنولوجيا العالية شكلت في سنة 2015 ما نسبته 50.1% من مجمل هذه الصادرات (باستثناء الماس)، بينما شكلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 43.2%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 6.7%[79].

جدول 2/11: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2013–2015 (بالمليون دولار)[80]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	صادرات مرتجعة	المجموع
			المصقول	الخام			
2013	1,495.2	46,271.9	6,293.7	2,910	3.7	103.6–	**56,870.9**
2014	1,392.4	47,024.9	6,287.9	3,064.5	2.7	105–	**57,667.4**
2015	1,168.1	45,178.6	4,994.2	2,200.7	1.4	116.2–	**53,426.8**

أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتي 2014 و2015، حيث بلغت نسبتها 39% و44% على التوالي، وبلغت نسبة الوقود 17.9% و12.1%، وبلغت نسبة السلع الاستهلاكية 17.6% و19.5%، ومواد الاستثمار 13% و14.2%، أما الماس فبلغت نسبتها 12% و10.3% في سنتي 2014 و2015 على التوالي. ويعود سبب انخفاض قيمة الصادرات والواردات الإسرائيلية من الماس لانخفاض القيمة الشرائية العالمية للماس في السنتين 2014–2015 (انظر جدول 2/12).

وتجدر الملاحظة إلى أن واردات الوقود الإسرائيلية لسنة 2015 بلغت نحو 7.41 مليارات دولار، وهو ما يشكل تراجعاً نسبته 42% مقارنة بسنة 2014، ويُعزى ذلك إلى الاستثمارات الإسرائيلية في مجال استخراج الغاز في حوض المتوسط الشرقي؛ حيث بدأ الإنتاج من حقل تامار Tamar في سنة 2013 بكميات تكفي "إسرائيل" طوال 15–20 عاماً مقبلاً.

جدول 2/12: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2013–2015 (بالمليون دولار)[81]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2013	11,506.8	27,202.9	8,879.6	14,560.2	8,269.9	682.6	**71,102**
2014	12,545.6	27,820.3	9,316.5	12,769.8	8,584.1	443.3	**71,479.6**
2015	11,952.1	26,701.5	8,723.2	7,406.6	6,284.1	234.8	**61,302.3**

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2015 ما مجموعه 3.11 مليارات دولار من بينها 3.1 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية، بينما بلغ الدعم لسنتي 2014 و2013 ما مجموعه 3.115 مليار دولار لكل

سنة، من بينها 3.1 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية سنة 2014، وهو المبلغ نفسه المعتمد لسنة 2013. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2015 ما مجموعه نحو 124.469 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس Congressional Research Services (CRS)[82].

جدول 2/13: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2015 (بالمليون دولار)[83]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989	2008–1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	29,374.7

الفترة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
مجموع المساعدات	2,583.9	2,803.8	3,029.2	3,098	3,115	3,115	3,110	**124,469.3**

3. المؤشرات العسكرية:

سيطرت حالة من الترقب على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنتي 2014 و2015 بسبب الأحداث الجارية على حدود "إسرائيل" الشمالية، خصوصاً مع التدخل العسكري الروسي في الساحة السورية، محدثاً خللاً في موازين القوى أعاد خلط الأوراق. أما الحدود الجنوبية، والتي شهدت وقوع عدوان على غزة صيف 2014، فلم تحقق "الردع" هناك، حيث أقرّ قائد فرقة غزة في الجيش الإسرائيلي العميد ايتاي فيروف Itai Virov، بأنّه ليس هناك إمكانية لردع فصائل المقاومة وأن "هذه الحرب ليست حرباً رادعة"[84]. ترافق ذلك مع تزايد تهديد "المنظمات الجهادية العالمية"، إضافة إلى ذلك تزايد تهديد الحرب الإلكترونية Cyber Warfare، مع دخول عنصر تهديد جديد في هذا الجانب تمثل في التخوف من "إمكانية لتنفيذ عملية لقطع تلك الكوابل [الإنترنت]" التي تمد "إسرائيل" بالخدمات[85]. كما أصاب إعلان الاتفاق النووي بين طهران والقوى العظمى في 2015/7/14، تل أبيب بخيبة أمل عبَّر عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي انتقد الاتفاق بشدة، معلناً أنه يضمن طريق طهران إلى امتلاك السلاح النووي[86]. بينما أحدثت انتفاضة السكاكين وعمليات الدهس وإطلاق النار التي نفذها فلسطينيون في الضفة الغربية، في الربع الأخير من سنة 2015، إرباكاً لدى صناع القرار الإسرائيليين، ووضعت الجيش الإسرائيلي في تحدٍ جديدٍ لم يعهده منذ انحسار انتفاضة الأقصى.

أ. التعيينات والتغييرات الهيكلية:

ألقت إخفاقات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة صيف 2014 بظلالها على حركة التغيرات والتنقلات التي قامت بها هيئة أركان الجيش الإسرائيلي برئاسة بني جانتس Benny Gantz، حيث طالت قادة أضخم الألوية العسكرية التي شاركت في العمليات البرية خلال العدوان على

غزة. وقد كان على رأس قائمة التغييرات، الإطاحة بقائد لواء المظليين Paratroopers Brigade إليعازر توليدانو Eliezer Toledano وتعيين الضابط نمرود ألوني Nimrod Aloni بدلاً منه. كما شملت الحملة الإطاحة بقائد لواء جفعاتي Givati Brigade عوفر فينتر Ofer Vinter، وتمّ تعيين الضابط يارون فينكلمان Yaron Finkelman مكانه، كما قرر الجيش تعيين عاموس هكوهين Amos HaCohen قائداً جديداً للواء ناحال Nahal Brigade مكان اللواء أوري جوردين Ori Gordin[87].

وتمت الإطاحة بقائد لواء كفير Kfir Brigade آشر بن لولو Asher Ben Lulu، حيث خلفه في قيادة اللواء قائد منطقة الخليل الأسبق غاي حزوت Guy Hazot. وشملت التنقلات أيضاً الإطاحة بقائدي اللوائين 7 و188 في سلاح المدرعات حيث تمّ تعيين دان نويمان Dan Neuman كقائد للواء 188 ليخلف بذلك نداف لوتان Nadav Lotan، في حين تمّ تكليف الضابط نير بن دافيد Nir Ben–David لقيادة اللواء 7 خلفاً لتومير يفراح Tomer Ifrah[88]. وفي 2014/9/18، تمّ ترقية العميد هرتسي هليفي Herzi Halevi لرتبة لواء وتعيينه رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) Aman خلفاً لأفيف كوخافي Aviv Kochavi[89]، الذي استلم مهام منصب قائد المنطقة العسكرية الشمالية في 2014/11/2، خلفاً للجنرال يائير جولان Yair Golan[90].

وفي 2014/12/14، صادقت الحكومة على تعيين نائب رئيس هيئة أركان الجيش، اللواء غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، خلفاً لرئيس الأركان بني جانتس، وقد تسلم آيزنكوت مهام منصبه رسمياً في 2015/2/16[91]. لم ينتظر آيزنكوت أن يتولى مهام منصبه، بل قام بتنفيذ هذه التعيينات في عهد جانتس، فقد أعاد الجنرال طال روسو Tal Russo للخدمة كقائد لجبهة العمق Depth Command، كما قام في 2015/1/25 بترفيع العميد تامير هايمان Tamir Hayman، رئيس لواء التدريب والتوجيه، إلى قيادة الجيش الإسرائيلي في الشمال، بالإضافة إلى توليه رئاسة الكليات العسكرية[92].

وقد قرر آيزنكوت حلّ كتيبة حيرف Herev Battalion الدرزية، بعد 41 عاماً على إنشائها، على أن يتفرق جنود الكتيبة على الوحدات العسكرية المختلفة في الجيش الإسرائيلي[93].

وأعلن نتنياهو، في 2015/12/7، عن تعيين يوسي كوهين Yossi Cohen رئيساً جديداً لجهاز الموساد Mossad بدلاً من تامير باردو Tamir Pardo الذي انتهت ولايته في كانون الثاني/ يناير 2016، وتولى كوهين ما يعرف بـ"مجلس الأمن القومي National Security Council"، وقد عمل سابقاً في جهاز الموساد لعدة أعوام[94]. كما قام الجيش بتشكيل كتيبة سيفان Sayfan تابعة لـ"وحدة الهندسة"، مهمتها مواجهة "المواد النووية والكيماوية والبيولوجية على اليابسة"[95].

ب. القوى البشرية:

سجلت سنتا 2014–2015 ارتفاعاً في عدد جنود الجيش الإسرائيلي المنتحرين مقارنة مع سنة 2013، فقد ذكر الجيش أن سنة 2015 سجلت انتحار 15 جندياً، 10 منهم كانوا ضمن الخدمة الإلزامية[96]، مقارنة بـ 15 جندياً انتحروا سنة 2014، و7 جنود سنة 2013[97]. أما بخصوص حالات التهرب من الخدمة العسكرية، فقد ذكرت معطيات الجيش الإسرائيلي، أن سنة 2014، شهدت تسجيل نحو 1,900 متهرب من الخدمة و2,700 فارّ منها[98].

وكشف رئيس شعبة الطاقة البشرية في الجيش الإسرائيلي، الجنرال حجاي طوبولنسكي Hagai Topolansky، أن نحو 50% من الإسرائيليين لا يتجندون للجيش، نصفهم غير مشمولين بالخدمة العسكرية الإلزامية، والنصف الآخر يتهرب بذريعة الدين[99].

وأظهرت معطيات للجيش الإسرائيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 غطت الفترة منذ بداية سنة 2015 وحتى تاريخ نشر الإحصائية، أن 50% من الذكور ممن تبلغ أعمارهم 18 عاماً يتجندون للجيش، أما تجنيد الفتيات فارتفع بنسبة 250%، فيما انخفضت نسبة تجنيد الشبان البدو بـ 50%، وسجلت الطائفة الدرزية نسبة 88% وهي النسبة ذاتها التي سجلها الرجال اليهود من أبناء الطائفة الأثيوبية[100].

أما على المستوى الأخلاقي، ففي 2014/12/24 أقيل قائد كتيبة تسبار Tzabar battalion التابعة للواء جفعاتي ليران حاجبي Liran Hajbi، المتهم بالتحرش الجنسي بمجندات[101]. ولم يسلم جهاز الشرطة من قضايا فساد، ففي 2015/1/27، أُعلن عن الإطاحة بثمانية يحملون رتبة لواء متورطين في تلقي رشاوى واعتداءات جنسية خلال سنة ونصف السنة من نشر الخبر[102].

كما اعتزل قائد وحدة التحقيق لاهاف 433 أو Lahav 433، اللواء ميناشه أربيف Menashe Arbiv من الشرطة في شباط/ فبراير 2014 للاشتباه بتلقيه هدايا[103]. أما قائد شرطة لواء المنطقة الوسطى، برونو شتاين Bruno Stein، فقد اعتزل بمبادرته في أيلول/ سبتمبر 2014، بسبب علاقته بمحامٍ عليه شبهات بإعطاء رشاوى للشرطة مقابل إغلاق ملفات لزبائنه[104]. وفي كانون الثاني/ يناير 2015 اعتزل قائد الشرطة الإسرائيلية في الضفة الغربية، كوبي كوهين Kobi Cohen للاشتباه بإقامته علاقة مع إحدى مرؤوساته. كما خضع نائب المفتش العام اللواء نيسيم مور Nissim Mor، للتحقيق في 2015/1/26 بتهمة ممارسة علاقات جنسية مع ثماني نساء تحت إمرته[105].

وبينت معطيات للجيش الإسرائيلي نشرت في 2015/4/28، أن حالات الاعتداء الجنسي في صفوف الجيش في تصاعد مستمر في السنوات الأخيرة، وحسب المعطيات فقد قدمت 777 شكوى اعتداء جنسي في سنة 2012، بينها 511 شكوى ذات صلة بالملاحقة الجنسية، وفي سنة 2013 ارتفع

العدد ليصل إلى 930 شكوى، بينها 561 شكوى ذات صلة باعتداءات جنسية داخل الجيش، وفي سنة 2014 ارتفع العدد مرة أخرى، ليصل إلى 1,073 شكوى[106].

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت في 2015/6/10، النقاب عن أن قرابة 20 ألف جندي إسرائيلي يُسجنون سنوياً، 71% منهم بسبب التهرب والتغيب من الخدمة، و21% منهم يحاكمون بتهم "خرق الانضباط"، والبقية بتهم جنائية[107].

ج. خطط وتوجهات عسكرية:

أثرت الأحداث والتحولات الجارية في البيئة العربية والإقليمية المحيطة بـ"إسرائيل"، على استراتيجيات وخطط وتوجهات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؛ فباتت "إسرائيل" تتحسب لمجابهة مستقبلية مع قوى عسكرية تمتلك الفاعلية ولا تأخذ شكل الجيوش النظامية، على غرار تنظيم داعش وجبهة النصرة؛ حيث تضعف إمكانية الحسم خلال المواجهة معها، عن طريق الوسائل والخطط العسكرية التقليدية التي تمرَّس الجيش الإسرائيلي عليها، وراكم قوته وشكّل بنيته وهيكليته منذ تأسيسه على أساسها. أضف إلى ذلك القدرات العسكرية المتصاعدة وتكتيكات إدارة المعركة التي باتت تتمتع بها حركات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، والتي باتت في السنوات الأخيرة، التهديد الاستراتيجي الأكبر للكيان الإسرائيلي، بعد خروج معظم الجيوش العربية من دائرة التهديد الافتراضية لـ"إسرائيل"، من الناحية النظرية على الأقل.

ومع دخول "إسرائيل" في حرب مع قطاع غزة صيف 2014، خرجت منها غير راضية عن منجزاتها الردعية والعسكرية، وأدت إلى نشوب صراع بين المستوى العسكري ومعها وزارة الدفاع وبين وزارة المالية الإسرائيلية حول حجم الميزانية العسكرية، بعد محاولة وزارة المالية من خلال توصيات لجنة لوكر Locker Committee التي شكلتها، فرض شروط وقيود على موازنة وزارة الدفاع مست لأول مرة، بنية الجيش الإسرائيلي؛ حيث طالبت بخفض عديد القوات الاحتياطية والنظامية، كما طالبت بترشيد المصاريف على برامج وتدريبات الجيش[108]، ما دفع برئيس هيئة الأركان غادي آيزنكوت إلى الإعلان عن خطة جدعون Gideon Plan في 2015/7/20، وذلك استباقاً لنشر توصيات لوكر التي نشرت في اليوم التالي. وقد تضمنت خطة جدعون تسريح قرابة 100 ألف جندي من قوات الاحتياط، و25 ألف ضابط بالخدمة الدائمة، خلال السنوات الخمس المقبلة، وإغلاق ألوية مدرعات وكتائب مدفعية، في مقابل استمرار الاتجاه نحو تعزيز قوة الاستخبارات والحرب الإلكترونية (السايبر) وسلاح الجو، كما تهدف هذه الخطة إلى تقصير مدة الاستعداد للحرب لتصبح يوماً واحداً وحتى ساعات بدلاً من أيام معدودة[109].

وفي سياق ما تقدم، قرر الجيش الإسرائيلي في 2015/7/6، تشكيل فرقة كوماندو خاصة تكون قادرة على مواجهة الأساليب القتالية التي تستخدمها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وحزب الله، وذلك بعد أن تبين للجيش وجود فجوات كبيرة في جاهزيته للقتال بأسلوب "حرب العصابات"[110].

وفي أيار/ مايو 2015 قرر الجيش الإسرائيلي استحداث وحدة لمعرفة عمق أرض العدو تتصف بالسرعة لتنفيذ مهام سرية وخطيرة خلال المعركة، بحسب صحيفة معاريف، وقالت الصحيفة إن هذه الوحدة جاءت كنوع من استخلاص العبر من الحرب على قطاع غزة في صيف 2014 التي دُمر خلالها أكثر من 45 دبابة ومدرعة تابعة للجيش[111].

وفي خطوة غير مسبوقة في تاريخ الجيش الإسرائيلي، قرر رئيس الأركان غادي آيزنكوت، تعميم وثيقة عسكرية رفيعة تعرِّف "استراتيجية الجيش الإسرائيلي"، وتحدد أهدافه العسكرية وطرق تحقيقها. وتكشف الوثيقة والتي عُرفت أيضاً بـ"عقيدة آيزنكوت"، على الملأ، عن الأهداف العسكرية للجيش الإسرائيلي في الحاضر التي ترتكز على مواجهة التنظيمات الإسلامية، وعن الأهداف القومية للجيش والمتمثلة في الحفاظ على "إسرائيل" "دولة يهودية" وديموقراطية. وضمن هذه الوثيقة، سيحدد الجيش الإسرائيلي، مسبقاً، عشرات الآلاف من الأهداف في لبنان وغزة لضربها في وقت قصير، في الأيام الأولى من الحرب القادمة[112].

وحسب الوثيقة، فإن أعداء "إسرائيل" في الحاضر ليسوا دولاً مجاورة تهدد بالهجوم عليها من كل جانب، إنما التنظيمات الإسلامية مثل داعش، وحركة حماس وحزب الله على وجه الخصوص. ومن جانب استراتيجية القتال، المبدأ النافذ في الاستراتيجية هو "التفضيل"، أي استخدام قوات عسكرية تعتمد على وسائل قتالية متطورة وبإمكانها التنقل من مكان إلى آخر بسرعة، بدلاً من الاعتماد على وجود قوات عسكرية في كل مكان. وتتوقع القيادة العسكرية وفق الاستراتيجية الجديدة أن يهاجم الجيش آلاف الأهداف في الأيام الأولى للحرب[113].

وفي سياق الاستعدادات للحرب الإلكترونية، قرر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت، إعادة تنظيم بنية الحرب الإلكترونية في الجيش الإسرائيلي مجدداً؛ بحيث يتم إقامة ذراع لها بشكل مماثل للذراعين البحري والجوي، وتكون مسؤولة عن تفعيل القوة بكل ما يرتبط بمجال الشبكة العنكبوتية[114].

د. المناورات العسكرية:

وفي مجال المناورات والتدريبات العسكرية، انعكست الأحداث والتحولات العسكرية والأمنية المحيطة بـ"إسرائيل" على برامج وأهداف المناورات العسكرية خلال سنتي 2014 و2015، وقد ظهر أثر ذلك من خلال تركيز المؤسسة العسكرية على التدريبات والمناورات الشاملة؛ بحيث تشترك في المناورة الواحدة ألوية وفرق تتبع لأسلحة البر والبحر والجو، بالإضافة إلى إدخال تقنيات وتحديات الحرب الإلكترونية في الاعتبار. وقد بدت هذه المناورات خصوصاً التي أقيمت

خلال سنة 2015، كأنها ترجمة لعقيدة رئيس الأركان آيزنكوت، كما تمثلت فيها توصيات "خطة جدعون" بشكل كبير، فيما يبدو انعكاساً لتصور المؤسسة العسكرية لطبيعة الحروب والتحديات العسكرية والأمنية، التي ستواجهها "إسرائيل" في السنوات القادمة.

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت، في 2014/3/8، عن أن مناورة عسكرية مشتركة لسلاح الجو الإسرائيلي ونظيره الأمريكي انتهت في 2014/3/7 استخدمت فيها مروحيات من نوع في–22 أوسبري V–22 Osprey أمريكية الصنع، التي تجمع القدرة على الإقلاع والهبوط بشكل عمودي[115]. وفي 2014/4/24 أجرى الجيش تدريباً حول سيناريوهات تصعيد محتملة في الضفة الغربية[116]. أما في 2015/1/23، أجرى مناورة في شمال البلاد لمواجهة تحديات الجبهة الشمالية[117]. وفي آذار/ مارس 2015، أجرى تمريناً هدفه التعامل مع سيناريوهات عدة، منها اندلاع مواجهات واسعة في الضفة الغربية[118].

وقد أجرى الجيش في سنة 2015، سلسلة تدريبات عسكرية مكثفة، تحاكي سيناريو الاستيلاء على القطاع الساحلي الفلسطيني في أيّ مواجهة مستقبلية مع حركة حماس في غزة[119]. وأجرى سلاح الجو الإسرائيلي مناورات عسكرية مشتركة، في نيسان/ إبريل 2015، في الأجواء اليونانية على مدار 14 يوماً، يبدو أنها هدفت إلى محاكاة مواجهة صواريخ منظومة أس–300 أو S–300 الدفاعية[120]. وفي 2015/5/8، أنهى الجيش الإسرائيلي، أسبوعاً كاملاً من التدريبات شملت مهمة اجتياز الحدود مع الأردن وسورية[121].

وأجرت الجبهة الداخلية الإسرائيلية مناورة في الفترة 2015/5/31–2015/6/4، بمشاركة أكثر من 240 سلطة محلية إلى جانب الوزارات الحكومية المختلفة ومنظمات الإنقاذ، تحاكي سقوط أكثر من ألف صاروخ يومياً في مواجهة مستقبلية مع حزب الله[122]. كما انطلقت في 2015/6/2، مناورات نقطة تحول 15 أو Turning Point 15، حيث تمّ بناء سيناريو التدريب وفق توقعات أمنيين وعسكريين لاحتمالات تطور الأوضاع في ظلّ ما تشهده المنطقة من أحداث، وخصوصاً سورية[123]. كما جرت في الولايات المتحدة في سنة 2015 مناورة العلم الأحمر Exercise Red Flag الجوية بمشاركة أسلحة الجو الأمريكية والإسرائيلية والأردنية والسنغافورية[124]. كما أجرى الجيشان الإسرائيلي والألماني في النصف الثاني من سنة 2015، في "إسرائيل"، تدريبات مشتركة على القتال، تتضمن احتلال مدينة تبدو كمدينة فلسطينية، وصفت بأنها الأكبر بين الجيشين[125].

هـ. منظومات الصواريخ:

أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في 2014/2/25 عن تجربة ناجحة لنظام الليزر سكاي شيلد (درع السماء) Skyshield، وهو نظام دفاعي مضاد للصواريخ، صُمم لحماية الطائرات التجارية[126].

وفي 2015/5/11، قال الوزير موشيه يعلون إن ألمانيا قدمت لـ"إسرائيل" أربع بطاريات صواريخ باتريوت Patriot[127]. وفيما يخص منظومة القبة الحديدية Iron Dome، ترى جهات إسرائيلية في مقدمتها القيادات العسكرية، أن المنظومة سجلت خلال عدوان غزة صيف 2014، نجاحاً بتحييد صواريخ غزة بنسبة كبيرة، بينما تشكّك جهات إسرائيلية أخرى في مصداقيتها وجدواها في المنظور الاستراتيجي. ففي أرقام رسمية للجيش الإسرائيلي، اعترضت منظومة القبة الحديدية قرابة 90% من القذائف التي استهدفتها خلال عدوان غزة 2014، من بينها صواريخ أُطلقت باتجاه القدس ومنطقة تل أبيب[128]. ورأى تقرير لصحيفة ماكور ريشون Makor Rishon العبرية، نقلاً عن مسؤول عسكري إسرائيلي رفيع المستوى، أن حركة حماس قامت على الأرجح بـ"استخلاص النتائج" من حرب 2014، وأدركت أن القبة الحديدية نجحت في الحد من قدرتها على التسبب بإصابات في "إسرائيل"، من خلال استخدام صواريخ متوسطة المدى وبعيدة المدى؛ ما دفع الحركة إلى التركيز على إنتاج الصواريخ قصيرة المدى.

وفي مقابل حملات المديح والثناء على القبة الحديدية، انتقد المحلل العسكري والطيار السابق في سلاح الجو الإسرائيلي رؤوفين بدهتسور Reuven Pedatzur هذه المنظومة، وقال في مقال نشر في صحيفة هآرتس، إن نتائج أبحاث خبيرين إسرائيليْن وآخر أمريكي بمجال الدفاع الصاروخي دلت على نجاح القبة الحديدية في اعتراض 5% فقط من الصواريخ التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية، وليس 84% منها، كما أعلن جيش الاحتلال في نهاية عدوان غزة 2014[129]. وأما المهندس المختص بصناعة الصواريخ مردخاي شيفر Mordechai Shefer، الحائز على "جائزة أمن إسرائيل"، فقال إن منظومة القبة الحديدية هي أكذوبة وأن ما ينشره الجيش الإسرائيلي عن نجاح المنظومة في اعتراض عدد كبير من القذائف الصاروخية ما هو إلا خدعة، وقال إن الانفجار الذي يعقب إطلاق القذائف ما هو إلا عملية تدمير ذاتية[130]. وفي هذا السياق اعترف قائد سلاح الجو الإسرائيلي أمير إيشل Amir Eshel، بأن منظومة القبة الحديدية لن يكون بمقدورها توفير حماية تامة للإسرائيليين، متوقعاً أن يتسبب ذلك بخيبة أمل للجمهور[131].

وبغض النظر عن الحديث عن نجاح وفشل هذه المنظومة في التصدي لصواريخ المقاومة، غير أن هذه الصواريخ كانت كافية لإغلاق السماء وتعطيل حركة الملاحة الجوية من وإلى مطار بن جوريون Ben–Gurion في اللد لعدة أيام خلال الحرب، وفي مقال نشرته صحيفة هآرتس يتفق المعلق أوري مسجاف Uri Misgav مع عسكريين في الاحتياط ومسؤولين سياسيين من أنصار فكرة "الهجوم والاجتياح حتى النصر"، في قولهم إن المنظومة تسهم في ارتكاب خطأ استراتيجي يكمن بالاكتفاء بالدفاع أمام المقاومة الفلسطينية دون حسم وانتصار.

كما يتفق مع مسجاف المحلل للشؤون الاستراتيجية يوسي ميلمان Yossi Melman الذي قال إن الانتصار في الحروب لا يتأتى بالأنظمة الدفاعية فحسب، موضحاً أن القبة الحديدية لم توفر حلاً لقذائف الهاون Mortar قصيرة المدى التي تسببت بمقتل العديد من الجنود خلال حرب 2014، وأصابت العشرات منهم، إضافة لإصابة عشرات المدنيين[132]؛ وكنتيجة لذلك، ابتكر الجيش الإسرائيلي منظومة راز Raz وهي عبارة عن رادار متطور، يعطي تنبيهاً لسكان الغلاف لمدة خمس ثواني قبل سقوط القذيفة[133].

وعلى الرغم من الانتقادات القاسية التي وُجهت إلى منظومة القبة، إلا أن تل أبيب أجرت عدة تجارب قالت إنها ناجحة سنة 2015[134]، كما أعلن الجيش الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر 2015 أنه سينصب منظومة القبة الحديدية لاعتراض الصواريخ على متن البوارج الحربية حول حقول التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، للتصدي لأي قصف محتمل[135]. بموازاة ذلك أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في 2015/12/21، أنها أجرت سلسلة تجارب اعتراض على منظومة العصا السحرية Magic Wand[136]. كما أجريت تجربة ناجحة لمنظومة السهم (حيتس) Arrow (Hetz) في 2015/12/10[137].

وبعد نفاذ كميات كبيرة من صواريخ القبة الحديدية قبيل انتهاء عدوان 2014، سارع الكونجرس Congress الأمريكي في 2014/8/2، إلى إقرار حزمة دعم مالي بقيمة 225 مليون دولار لدعم القبة الحديدية. وفي 2015/4/30، صادقت لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي US House of Representatives Armed Services Committee على منح "إسرائيل" نحو 474 مليون دولار من أجل تطوير أنظمة الدفاع الصاروخي، جاءت بواقع: 41.1 مليون دولار للقبة الحديدية، و165 مليون دولار لمنظومتي العصا السحرية وحيتس، كما صادقت على تخصيص 267.6 مليون دولار من أجل البحث والتطوير في مجال مكافحة الأنفاق، وتطوير منظومات للكشف المُبكّر عن الأنفاق[138].

و. التَّسلح وتجارة السلاح:

بعد أكثر من أربعين عاماً من خدمة طائرة التدريب سكاي هوك Skyhawk الأمريكية الصنع، تسلم سلاح الجو الإسرائيلي في 2014/3/21، طائرة التدريب الإيطالية من طراز لافي Lavi، وهي الأولى من بين ثلاثين طائرة أوصى عليها، ومن المقرر أن يتسلمها خلال سنة 2016[139].

وأعلن الجيش الإسرائيلي في 2014/4/3، أنه بدأ يتلقى قذائف هاون إسرائيلية الصنع شديدة الدقة، مزودة بأجهزة توجيه جي بي أس GPS[140]. وفي سنة 2014، تمّ تزويد سلاح البحرية الإسرائيلي بأجهزة رادار إسرائيلية الصنع متطورة جداً من طراز أدير Adir، قيل إنها ستشكل رداً ناجعاً على صواريخ ياخونت Yakhont الروسية الصنع[141]. وكشفت صحيفة وورلد تريبيون

World Tribune الأمريكية في 2014/8/29، النقاب عن أن "إسرائيل" خصصت ميزانية تصل إلى 750 مليون دولار لبناء منظومة لمكافحة الأنفاق[142]. كما تلقى وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون، دعماً من حكومته بقيمة مليارَي دولار لشراء المعدات الحربية كافة، الموافق عليها من قِبل وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) Pentagon، من بينها طائرات أمريكية من نوع أوسبري[143].

وأعلنت شركة إنتاج الأسلحة الإسرائيلية دسيت DSIT عن تمكُّنها من اختراع جهاز أكوا شيلد AquaShield، لمواجهة تسلل قوات الكوماندوز البحري[144].

وأعلنت "إسرائيل" في 2015/2/22، أنها توصلت إلى اتفاق مع واشنطن للحصول على 14 طائرة مقاتلة أمريكية إضافية من نوع أف–35 أو F–35. وعدّ مراقبون إسرائيليون الصفقة تأكيداً على أن العلاقات الأمنية والعسكرية بين البلدين لا تتأثر بالأزمة في العلاقات بين نتنياهو والرئيس باراك أوباما[145].

وكشفت مصادر إسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي يتبنى خطة جديدة لتطوير قدراته الإلكترونية وبموجبها يمتلك كل قائد كتيبة قمراً اصطناعياً يوفر له معلومات وصوراً حيوية خلال القتال. وسيستخدم الجيش هذه التكنولوجيا في مهمات عملياته، منها البحث عن الإسرائيليين المفقودين، وإحباط تهريب السلاح، ومتابعة العمليات من خلال البث المباشر من مقر هيئة أركان الجيش الإسرائيلي. وسبق أن استخدمت هذه الأقمار الاصطناعية بشكل واسع خلال عدوان غزة 2014، بهدف تأمين معلومات مهمة عن غزة، ولذا هناك من أسماها "الحرب الشبكية الأولى"[146].

وصادقت لجنة وزارية إسرائيلية، في 2015/5/5، على توسيع إنتاج ناقلة الجند المدرّعة من طراز نمر Namer، والتي سيتم تزويدها بـ"معطف الريح Windbreaker" وهي منظومة لحماية المدرّعات والدبابات من القذائف[147]. وفي سنة 2015 طورت الصناعات الجوية الإسرائيلية، رادار ألترا–سي1 أو ULTRA–C1 يستطيع اكتشاف الأهداف التي تبعد على مدى 500 كم وحتى آلاف الكيلومترات، وكذلك الأقمار الصناعية التابعة لـ"العدو"[148]. وذكرت صحيفة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post أن قيادة الجيش قررت إحالة الدبابات من نوع ميركافا 2 أو Merkava 2 إلى التقاعد، وتحويلها إلى ناقلات جند، بعد فشل الناقلات السابقة في الحرب الأخيرة على غزة صيف 2014[149].

وفي 2015/12/17 تسلّم سلاح البحرية الإسرائيلي من ألمانيا غواصة من طراز دولفين Dolphin، والتي أُسميت رهاف Rahav. وهذه الغواصة، والتي وصلت ميناء حيفا في كانون الثاني/ يناير 2016، هي الخامسة من طرازها والتي مثّلت انتقال سلاح البحرية الإسرائيلي من عصر إلى آخر، عدَّه البعض عصر "استراتيجية الضربة النووية الثانية"، لما تملكه هذه الغواصات من قدرة على إطلاق صواريخ تحمل رؤوساً نووية[150].

من جهة أخرى، شهدت العلاقة الأمنية والعسكرية بين "إسرائيل" والهند تطوراً مهماً، فقد أعلن موشيه يعلون أن حكومته ستعزز التعاون الأمني مع الهند. وجاء هذا الإعلان بُعيد لقاء عقده يعلون مع رئيس الحكومة الهندية نارندرا مودي Narendra Modi في ظلّ أحاديث عن إبرام صفقات تسليحية وتكنولوجية بقيمة 1.5 مليار دولار. وأشار يعلون في اجتماع عقده مع رئيس الحكومة الهندية في نيودلهي، إلى أنه أمر رجال وزارته بتوسيع التعاون مع الهند و"أننا ننتظر استمرار تبادل الخبرات والتكنولوجيا، والإنتاج في الهند". وقد أعلنت شركة رفائيل للصناعات العسكرية المتطورة Rafael Advanced Defence Systems أنها وقّعت اتفاقاً للتعاون مع مجموعة كلياني Kalyani group الهندية، في إطاره سيتم في الهند عبر شركة مشتركة ستقام لهذا الغرض، إنتاج قسم من منظومات الصواريخ التي تعاقدت الهند، على شرائها من "إسرائيل". وجرى الإعلان عن أن الشراكة تتم بنسبة 51% للهند و49% لـ"إسرائيل"[151]. وكشف يعلون أن العلاقة الأمنية بين "إسرائيل" والهند أصبحت في العلن بعد سنوات ظلت خلالها في الخفاء[152].

أما بخصوص صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد ذكر تقرير لوزارة الدفاع الإسرائيلية، أن انخفاضاً طرأ على الصادرات بقيمة مليار دولار سنة 2014 قياساً بسنة 2013، لكن ارتفاعاً طرأ على صادرات الأسلحة بنسبة 40% إلى دول أفريقية. وأشارت المعطيات إلى أنه خلال سنة 2014 وقّعت مصانع الأسلحة الإسرائيلية على صفقات أسلحة بحجم 5.66 مليارات دولار، بينما بلغ حجم هذه الصفقات 6.5 مليارات دولار في سنة 2013. وفي موازاة ذلك ارتفعت صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى دول أفريقية، سنة 2014، حيث تمّ توقيع صفقات بحجم 318 مليون دولار، وهو ارتفاع بحجم الصادرات بنسبة 40% قياساً بسنة 2013. وقالت الوزارة إن "إسرائيل" ما زالت تعدّ أحد أكبر عشر دول مصدرة للأسلحة في العالم[153].

أما فيما يتعلق بسنة 2015، فقد كشف العقيد ميشيل بن باروخ Michel Ben–Baruch رئيس قسم الصادرات العسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية Defense Ministry's International Defense Cooperation Directorate (SIBAT) في 2016/4/7، النقاب عن أنّ حجم توقيع عقود الصادرات الأمنية لـ"إسرائيل" في سنة 2015 بلغ نحو 5.7 مليار دولار. ولفت المسؤول إلى أن هناك ارتفاعاً مقارنة بسنة 2014، حينها وصل حجم توقيع العقود إلى نحو 5.66 مليار دولار[154].

ووفقًا للبيانات الرسمية في تل أبيب، فقد كانت أبرز المحركات الرئيسية للصادرات سنة 2015؛ تحسين الطائرات والأنظمة الجوية (14%)، الذخيرة ومنصات السلاح (14%)، الرادارات والحروب الإلكترونية (12%)، الطائرات من دون طيار (11%)، المراقبة والإلكترونيات الضوئية (11%)، منظومات الاستخبارات والمعلومات (10%)،... وغيرها. وتناولت البيانات نفسها الصادرات العسكرية الإسرائيلية، وفقاً للتقسيم الجغرافي حيث استوردت منطقة آسيا

والباسيفيك ما مجموعه 2,321 مليون دولار، وأوروبا 1,629 مليون دولار، وأمريكا الشمالية 1,023 مليون دولار، وأمريكا اللاتينية 577 مليون دولار، وإفريقيا 163 مليون دولار[155].

ز. الموازنة العسكرية:

وقعت خلافات بين المستويين العسكري والمالي قبل إقرار موازنة 2015؛ حيث اقترحت لجنة لوكر تحديد الميزانية العسكرية بـ 59 مليار شيكل (نحو 15.5 مليار دولار) للسنوات الخمس القادمة[156]، فيما طالبت خطة جدعون بميزانية تتراوح بين 60 مليار شيكل (نحو 15.752 مليار دولار) و65 مليار شيكل (نحو 17.065 مليار دولار) في السنة، قابلة للزيادة بحسب ارتفاع الأسعار[157]، غير أن الكنيست الإسرائيلي صادق في 2015/11/19، بالقراءتين الثانية والثالثة، على اقتراح قانون ميزانية الدولة لفترة السنتين 2015–2016[158]، وقد حصلت وزارة الدفاع الإسرائيلية على ميزانية بقيمة 60.1 مليار شيكل (15.47 مليار دولار) لسنة 2015[159]، كما حصلت وزارة الدفاع على ميزانية 17 مليار دولار لسنة 2016، بعدما تمّ رفعها بنحو ملياري دولار حسب مطلب وزير الدفاع موشيه يعلون وذلك لتغطية الأغراض العسكرية والأمنية، خصوصاً بعد اندلاع موجة العنف في القدس وباقي أراضي الضفة الغربية[160].

وفي 2014/8/31 أقرت الحكومة الإسرائيلية تقليص ميزانيات الوزارات المختلفة من أجل تغطية نفقات العدوان على قطاع غزة 2014، وأقرت اقتراح رئيس الحكومة تقليص ملياريَ شيكل (نحو 560.5 مليون دولار) وتحويلها لوزارة الدفاع. وشمل التقليص كافة الوزارات (باستثناء وزارة الدفاع)، واستخدم مبلغ التقليص لزيادة موازنة وزارة الدفاع بـ 1.5 مليار شيكل (نحو 420.4 مليون دولار)، والباقي لتعويض الأضرار في منطقة الجنوب[161].

وذكر تقرير خاص لصحيفة ذا ماركر The Marker الإسرائيلية المتخصصة بالشأن الاقتصادي، نشرته في 2015/5/14، أن قادة الجيش الإسرائيلي قاموا، ومنذ حرب تموز/ يوليو 2006، بتضخيم حجم النفقات وتكاليف العدوان بنحو 30%، وخداع وزارة المالية بشأن حقيقة تكاليف الحرب. وجاء نشر التقرير الصحفي، ليؤكد ما أعلنته وزارة المالية الإسرائيلية بعد انتهاء عدوان غزة 2014، عندما رفضت المالية ادعاءات الجيش حول كلفة العدوان، إذ طالب الجيش بنحو 12 مليار شيكل (نحو 3.248 مليار دولار) إضافة للميزانية، بينما أصرت وزارة المالية على أن نفقات العدوان لم تتجاوز 7 مليارات شيكل (نحو 1.894 مليار دولار)، لينتهي الأمر بتحويلها لميزانية الدفاع كجزء من ميزانية سنة 2014[162].

كما نشرت صحيفة ذي ماركر أن الميزانية المخصصة للنشاط العملياتي للقوات الاحتياطية تراجعت من 1.1 مليار شيكل (نحو 280 مليون دولار) في سنة 2014 إلى ما بين 448–500 مليون شيكل (نحو 127 مليون دولار) في سنة 2015[163].

ويظهر الجدول التالي النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية في الفترة 2007–2014:

جدول 2/14: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2007–2014 بالأسعار الجارية[164]

السنة	النفقات (بالمليون شيكل)	النفقات (بالمليون دولار)
2007	55,849	13,595
2008	55,761	15,542
2009	56,738	14,428
2010	59,830	16,027
2011	62,494	17,466
2012	66,356	17,209
2013	67,689	18,747
2014	72,705	20,321

النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2007–2014 (بالمليون دولار)

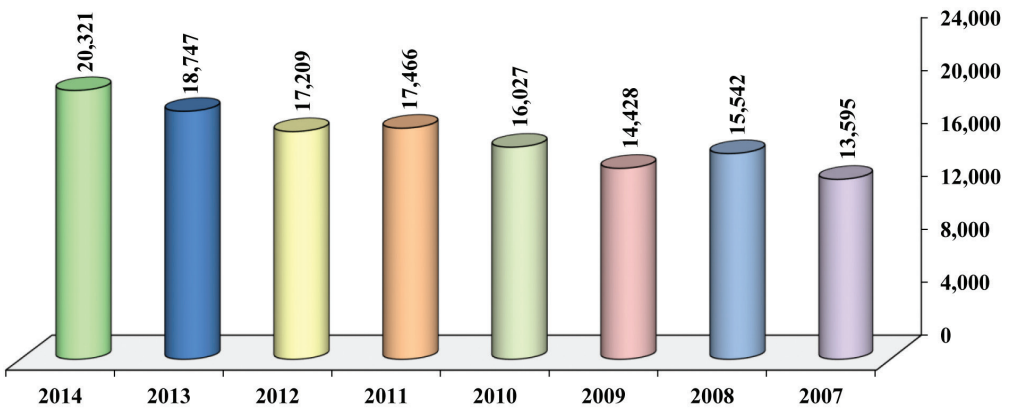

ومن الجدير بالذكر أن الميزانية المحدثة التي نشرتها وزارة المالية الإسرائيلية لسنة 2013 أظهرت أن إنفاق الجيش بلغ نحو 67.5 مليار شيكل (18.7 مليار دولار)، بينما بلغ الإنفاق نحو 72.1 مليار شيكل (20.2 مليار دولار) في سنة 2014، وبلغ نحو 73.4 مليار شيكل (18.9 مليار دولار) لسنة 2015[165]. وهو ما يظهر أن المبالغ الفعلية تكون عادة أعلى من المبالغ المعتمدة، وأن التطورات العسكرية والأمنية، خصوصاً في البيئة الداخلية الفلسطينية (المقاومة والانتفاضة) تفرض على صانع القرار الإسرائيلي نفقات إضافية.

The Palestinian Strategic Report 2014-2015

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014-2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-49-9

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت